

روح المعاني

التي من جملتها المساواة بين الخالق وغيره وكل من دينك الستر والإفاضة نعمة وأيما نعمة فالجملة تعليل للحكم بعدم الإحصاء وتقديم المغفرة على الرحمة لتقدم التخلية على التحلية وإِعلم ما تسرون أي تضمرونه من العقائد والأعمال وما تعلنون .

19 .

- أي تظهرونه منهما وحذف العائد لمراعاة الفواصل أي يستوي بالنسبة إلى عمله سبحانه المحيد الأمران وفي تقديم الأول على الثاني تحقيق للمساواة على أبلغ وجه وفي ذلك من الوعيد والدلالة على اختصاصه تعالى بصفات الإلهية ما لا يخفى أما الأول فلأن علم الملك القادر بمخالفة عبده يقتضي مجازاته وكثيرا ما ذكر علم إِ تعالى وقدرته وأريد ذلك وأما الثاني فبناء على ما قيل : إن تقديم المسند إليه في مثل ذلك يفيد الحصر ومن هنا قيل : إنه سبحانه أبطل شركهم للأصنام أولا بقوله تعالى : أفمن يخلق كمن لا يخلق وأبطله ثانيا بقوله تبارك اسمه : وإِعلم الخ كأنه قيل : إنه تعالى عالم بذلك دون ما تشركون به فإنه لا يعلم ذلك بل لا يعلم شيئا أصلا فكيف يعد شريكا لعالم السر والخفيات . وفي الكشف أن في الجملة الأولى إشعارا بأنه تعالى وما كلفهم حق الشكر لعدم الإمكان وتجاوز سبحانه عن الممكن إلى السهل الميسور وفي الثانية ما يشعر بأنهم قصروا في هذا الميسور أيضا فاستحقوا العتاب .

والذين يدعون شروع في تحقيق أن آلهتهم بمعزل عن استحقاق العبادة وتوضيحه بحيث لا يبقى فيه شائبة ريب بتعداد أحوالها المنافية لذلك منافاة ظاهرة وكأنها إنما شرحت مع ظهورها للتنبيه على كمال حماقة المشركين وأنهم لا يعرفون ذلك إلا بالتصريح أي والآلهة الذين تعبّدونهم أيها الكفار من دون إِ سبحانه لا يخلقون شيئا من الأشياء أصلا أي ليس من شأنهم ذلك وذكر بعض الأجلة أن ذكر هذا بعد نفي التشابه والمشاركة للإستدلال على ذلك فكأنه قيل : هم لا يخلقون شيئا ولا يشارك من يخلق من لا يخلق فينتج من الثالث هم لا يشاركون من يخلق ويلزمه أن من يخلق لا يشاركهم فلا تكرر وقيل عليه : إنه مبني على أن من يخلق ومن لا مجرى على غير معين ويفهم من سابق كلام هذا البعض أنه بني الكلام على أن الأول هو إِ تعالى والثاني الأصنام ويقتضي تقريره هناك عدم الحاجة إلى هذه المقدمة للعلم بها وكونها مفروغا عنها فالوجه أن التكرار لمزاوجة قوله تعالى وهم يخلقون .

20 .

- وتعقب بأن المصريح به العموم في الموضعين وأما التخصيص فيهما بما ذكر فلأن من يخلق

عندنا مخصص به تعالى في الخارج اختصاص الكوكب النهاري بالشمس وإن عم باعتبار مفهومه ومن لا يخلق وإن عم ذهنا وخارجا فتفسيره بمن عبد لاقتضاء المقام له ومقتضى التقرير ليس عدم الحاجة إلى المقدمة بل هو كونها في غاية الظهور بحيث لا يحتاج إلى إثباتها وهذا مصحح لكونها جزءاً من الدليل وإذا ظهر المراد بطل الإيراد أه ولعل الأوجه في توجيه الذكر ما أشرنا إليه أولاً وحيث أنه لا تلازم أصلاً بين نفي الخالقية وبين المخلوقية أثبت ذلك لهم صريحا على معنى شأنهم أنهم يخلقون إذ المخلوقية مقتضى ذواتهم لأنها ممكنة مفتقرة في وجودها وبقائها إلى الفاعل وبناء الفعل للمفعول كما قال بعض الأجلة لتحقيق التضاد والمقابلة بين ما أثبت لهم وما نفي عنهم من وصف الخالقية والمخلوقية وللايذان بعدم الحاجة إلى بيان الفاعل لظهور اختصاص بفاعله جل جلاله ولعل تقديم الضمير هنا لمجرد التقوى والمراد بالخلق منفيا ومثبتا المعنى المتبادر منه